



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC
POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية

السياسات الحكومية والخسائر التربوية

د. عدنان الأمين

زميل مُشارك في معهد عصام فارس

بيروت، كانون الثاني 2023 © جميع الحقوق محفوظة

نُشر هذا المقال من قبل معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في الجامعة الأمريكية في بيروت. يمكن الحصول على هذا المقال من معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت أو تحميله عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.aub.edu.lb/ifi

إن الآراء الواردة في هذا المقال تخصّ الكاتب حصراً ولا تعكس بالضرورة رأي معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت. وعليه فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة في هذا المقال تقع على عاتق الكاتب وحده.

مقدمة

ومتكامل يتلاحم فيه أبنائه في مناخ من الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة، أو تكوين مواطن "مستوعب لتاريخه الجامع، بعيدا عن الفئوية الضيقة وصولا الى مجتمع موحد ومنفتح إنسانيا".

وكان من المفترض بحسب نص اتفاق الطائف "توفير التعليم للجميع وجعله إلزاميا في المرحلة الابتدائية على الأقل"، وعلى "إصلاح التعليم الرسمي والتقني وتعزيزه وتطويره" وعلى "إعادة النظر بالمناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي..." الخ.

وكما نعلم فان ما تحقق، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، يكاد يكون عكس هذا الكلام. فقد تراجعنا خطوات واسعة الى الوراء، وتفاقت خسائر القطاع التربوي والسبب السياسات الحكومية.

كان من المفترض بحسب منهاج العام 1997 أن يتعلم الطلبة 170 يوما في السنة، ست ساعات في اليوم لمدة خمسة أيام.

وكان من المفترض بحسب خطة النهوض التربوي التي وضعت في العام 1995 أن يجري تطوير جميع مكونات النظام التربوي، التي تشمل الى المناهج، الأبنية المدرسية، وتطوير كفايات المعلمين والمديرين وإصدار نصوص حديثة حول أصول تعيينهم وتدريبهم، وتحسين الخدمات التربوية، وما إليها، وكان من المفترض بحسب منهاج العام 1997 أن تُستعمل الطرق الناشطة في التعليم، وكان من المفترض أن تتحقق الأهداف العامة لتلك المناهج، مثل "تكوين فرد عضو صالح ومنتج في مجتمع ديمقراطي حر وكمواطن مدني ملتزم بالقوانين ومؤمن بمبادئ ومرتكزات الوطن يستجيب لضرورات بناء مجتمع متقدم

الخسائر التعليمية

مهتما بإرضاء المنظمات الدولية وليس بحقوق الطلبة في متابعة التعليم. صحيح أن نسب الالتحاق بالتعليم عالية تصل الى نسبته 97% في عمر 5-14 سنة والى 80% في عمر 15-19 سنة، بسبب الطلب الاجتماعي على التعليم، إلا أن معظم هؤلاء يحصلون على نوعية تعليم رديئة.

تفيدنا معطيات مجلس النواب أن هذا المجلس لم يكتف بإصدار قانون 686 حول التعليم الإلزامي في العام 1998، بل أقر قانونا آخر (رقم 150-العام 2011) رفع فيه سن الإلزام حتى نهاية التعليم الأساسي. وفي الحالتين لم تصدر المراسيم التطبيقية لهذين القانونين وبقي التسرب المدرسي قائما. كان المجلس

التعليم في اليوم الواحد وفي عدد المواد الدراسية وفي محتوى المواد المتبقية. أما المنصات والمواد الإلكترونية التي وضعها المركز التربوي للبحوث والإنماء فلم تعرف شريحة واسعة من الطلبة بأمرها، ولا بكيفية استعمالها والاستفادة منها. بل تشير الدلائل إلى أن معظم الطلبة لم يستفيدوا منها على الإطلاق. ولم يتدرب سوى 3.9% فقط من المعلمين والمديرين على استعمال هذه المنصات والمواد الإلكترونية. وألقت الوزارة عبء إدارة الأزمة في المدارس على عاتق المديرين. لكن من بين 30 مدير مدرسة في مناطق فقيرة سألناهم، أجاب مدير واحد فقط أنه أشرف على تنظيم امتحانات للطلبة لمعرفة مستواهم التعليمي عند بدء التعليم المدمج، والنتيجة كما قال "الأولاد ما تعلموا".

على كل حال لم تقم الوزارة، حتى تاريخه، بإجراء تقييم شفاف وشامل لتجربة سنتين من التخطيط والفوضى. ونحن لا نعلم على وجه الدقة الخسائر التعليمية التي تكبدها الطلبة وخاصة في المدارس الرسمية. لكنه من المرجح أن الخسائر خلال سنتي الجائحة تقدر بسنة دراسية ونصف (أي أن الطلبة تعلموا ربع ما كانوا يجب أن يتعلموه)، وإن هذه الخسائر في الرأسمال الثقافي سوق يتولد عنها خسائر لاحقة ذات طابع تراكمي، أي على جملة الرأسمال البشري.

تفيدنا نتائج اختبارات "تيمس" و"بيزا" الدولية خلال الدورات المتتالية، أن مستوى أداء الطلبة في لبنان يتراجع في كل دورة عن الدورة السابقة. وفي آخر جولة من هذه الاختبارات (2019) كان لبنان الأخير عربيا وعالميا. لم تنشر وزارة التربية يوما أي تقرير يشخص هذا التراجع ويحدد العوامل المؤثرة وصولا الى التدابير التي يجب اتخاذها من أجل معالجة هذا التدهور في مستوى تحصيل الطلبة.

وتفيدنا نتائج الامتحانات الرسمية أن مستوى أداء الطلبة في اللغة العربية هو دون المتوسط، مع تشابه بين القطاعين الخاص والرسمي، وهو تشابه يعني ضعفا عاما. كما تفيدنا بأن علامات التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية، كانت وما تزال أعلى من المعدل، وما زال التشابه قائما فيها بين القطاعين الخاص والرسمي. وهذا الوضع رغم ذلك لا يعطي إشارات مريحة. فعلامات الطلبة في مادة التاريخ هي الأعلى على الإطلاق علما بان مادة التاريخ لم تصدر فيها مناهج جديدة ولا وضعت لها كتب جديدة، أي أن الطلاب يدرسون في كتب تعود في مناهجها الى العام 1971. تجري الأمور وكأن الحفظ من دون معنى هو مفتاح النجاح في المواد الاجتماعية.

خلال جائحة الكورونا جرى تقليص التعليم بكل الأشكال، في عدد أيام الدراسة، وفي ساعات

الخسائر التربوية

وفي مرحلة لاحقة ضاقت الموارد وتضاربت المصالح السياسية بين أهل الحكم، فتراكمت أعداد المتعاقدين بالساعة وأصبحوا يشكلون الأكثرية الساحقة (80%). ومع تدهور الأحوال الاقتصادية اشتد الخناق على هؤلاء، وأصبحوا في وضعيات مُذلة لهم اقتصاديا. المهم أن النتيجة النهائية لهذه السياسة هي تراكم الخسائر في الهيئة التعليمية، أي تراكم ضعف أداء المعلمين، بسبب قلة مواردهم وقلة قدراتهم. وقد ترافق ذلك مع تكليف مديري المدارس على قاعدة الحصص السياسية نفسها.

اعتمدت الحكومة منذ العام 2002 (قانون 442) سياسة تخريبية في تعيين المعلمين. تقوم هذه السياسة على الدخول إلى هذه المهنة في المدارس الرسمية عن طريق التعاقد بالساعة، أي عبر قنوات النفوذ السياسي، بغض النظر عن اختصاصهم والحاجة إليهم. ثم بعد تراكم أعداد المعلمين المتعاقدين يدفع هؤلاء للتحرك من أجل إدخالهم في الملاك، فتجري تحت ضغوط التحركات مباراة محصورة بهم، ثم يُرسل الناجحون بالمئات إلى كلية التربية أو دور المعلمين لمتابعة دورات تدريب تسمى دورات "إعداد".

الخسائر الاجتماعية

يبقى هشاً. ويفرض أنه تم الاتفاق على توزيع الحصص في لحظة معينة، على غرار حكومات الوحدة الوطنية، فإن تعليم التاريخ يتحول معهم إلى رواية إسقاطية على الماضي، بدل أن يكون الهدف منه تعليم التفكير التاريخي.

أما بخصوص مادة "التربية الوطنية والتنشئة المدنية" فقد صدر كتاب مدرسي موحد فيها، طبقا لما نص عليه اتفاق الطائف. عند التطبيق، ظهرت مشكلتان هما وجهان للقضية نفسها: أولا: نصوص الدروس مكتوبة بلغة مجردة أشبه بالمحاضرات يصعب على الطلبة

شُكلت لجان وجرت محاولات متعددة لوضع منهاج جديد لمادة التاريخ، منذ انطلاق ورشة منهاج العام 1997. وكل هذه المحاولات انتهت إلى وضع نواتجها على الرف. والسبب الأساسي السعي لبناء المناهج وكتيبتها على قاعدة الحصص السياسية. فقد جرت العادة، وما تزال، أن ينتدب الفاعلون السياسيون ممثلين عنهم في لجان المناهج وهناك يختلفون على لائحة الأبطال والأشرار أو لائحة الأحداث المجيدة والأحداث السيئة في الماضي، الخ. وبما أن ميزان القوى السياسية الحاكمة يتغير مع الوقت، فإن التحاصص

وحضور الشخصيات وعن طريق رفع الشعارات الثابتة والمتحركة، والصور (صور الزعماء) والنشاطات اللامنهجية وغيرها. ومؤخرا مع الأزمة الاقتصادية انتشرت ظاهرة دعم المدارس الرسمية والتصديق عليها وتزويدها بالموارد والماء والكهرباء. وكل منطقة لها متبرعوها الأكارم، في عملية وضع يد سياسي على المناخ المدرسي بما يشمل الطلبة والمعلمين والمديرين. والمفارقة في الموضوع أن الشخصيات التي تتصدر المشهد موجودة في السلطة، أي في الحكومة ومجلس النواب وفي دوائر اتخاذ القرار، أي حيث يجب أن تُأخذ القرارات بشأن التعليم الرسمي بوصفه مؤسسة عامة تابعة لدولة. لكن هؤلاء يفضلون التصديق والاستتباع وكسب الولاءات، وتمزيق التعليم الرسمي والخاص واستعماله كمناطق نفوذ، بدلا من العمل من منطلق الشأن العام. والأخطر من كل ذلك إدراج الطلبة في العمل السياسي منذ طفولتهم.

لقد تراجع دور المدرسة كمؤسسة عامة مثلما تراجعت الدولة كسلطة عامة، مع فارق أن ما يُزرع في المدارس اليوم سوف يُحصد على مدى عقود في المستقبل.

استيعابها فكانوا يضطرون الى حفظ نصوص الكتاب غيبا من أجل الامتحانات المدرسية والرسمية. ثانيا: إن "توحيد" الكتاب لم يؤد الى "توحيد" اللبنانيين، ولا الى تكوين أجيال "مدنية"، بعكس ما ادعاه اتفاق الطائف.

ولعل حادثة وفاة ماغي محمود بتاريخ 2 تشرين الثاني 2022 وجرح عدد من زملائها في طرابلس تجسد المفارقة بين ما يُطلب من الطلبة أن يحفظوه وما يلاحظونه في المجتمع وما يعيشونه. لقد كانت ماغي وزملاؤها ساعتها في حصة التربية المدنية، وربما كانت المعلمة تطلب منهم أن يضعوا خطا تحت الجمل المهمة التي يجب أن تُحفظ للامتحان في درس عن دور الدولة في الضبط والرعاية أو عن المساواة.

أكثر من ذلك، الكثير من المدارس الرسمية والخاصة تبتث منهاجا موازيا أو غير رسمي، معاكسا للفظية ما يتعلمه الطلبة استنادا الى المنهج الرسمي، بما في ذلك الأهداف المذكورة أعلاه. ويحصل ذلك عبر بث السرديات الخاصة بالجماعات والأحزاب السياسية في الحياة المدرسية. فمن يتابع أخبار المدارس يلاحظ أن الأحزاب السياسية تتخذ هذه المدارس منصات للتشريب السياسي عن طريق الإحتفالات الحزبية

خلاصة الأمر

هزيلة، فان الفساد المالي ليس هو المشكلة الكبرى في وزارة التربية، مقارنة بوزارات مثل وزارة الطاقة ووزارة الاتصالات أو غيرهما. الفساد المالي في وزارة التربية هو المشكلة الصغرى، بخلاف ما تروج له بعض وسائل الإعلام. المشكلة الكبرى، أن عمل الوزارة يشمل أكثر من مليون طالب وطالبة وأكثر من 90 ألف معلم ومعلمة. إنها تكمن في تشويه العقول، عقول المعلمين والمتعلمين على السواء عن طريق السعي إلى إدراجهم ضمن أجندات سياسية وحرف إدراكهم وتحويلهم إلى جماهير لدى المكاتب التربوية للأحزاب السياسية في السلطة. إن رداءة التعليم هي مدخل للتعبئة السياسية، والخسائر التعليمية والتربوية تولد خسائر اجتماعية، وهذه تشكل قاعدة التفكك الاجتماعي.

لا بد من قلب الأمور. يجب وضع سياسات يتم فيها التعامل مع المدرسة باعتبارها مؤسسة عامة أكانت رسمية أو خاصة، تخضع لمبدأ الحق العام. وبحيث يكون الطلبة هم أصحاب الحق في الحصول على أفضل فرص التعليم كميًا ونوعيًا، في مجتمع متماسك واقتصاد ينمو من جديد. وبحيث تكون فيه القوى البشرية والموارد في خدمة هذا المشروع. وهذا يفترض طبعًا إعادة تقدير للخسائر التربوية بكل أشكالها، للبناء عليها، وإعادة تصويب لدور الدولة في الحقل التربوي وطريقة عمل هذا القطاع الاستراتيجي. وهو مشروع يحتاج إلى تحديد وجهته وكيفية المشاركة الاجتماعية في تطويره وتنفيذه.

أولاً، أن الوزارة تعمل وكأنها تنظر إلى نفسها في المرآة، بدلا من أن تنظر إلى المستفيدين الذين تدّعي أنها تخدمهم، فتحدثت مرارا عن إنجازاتها، تماما كما تحدث رئيس الوزراء السابق حسان دياب يوما حين قال إن حكومته "أنجزت 97 % من التزاماتها في مهلة 100 يوم".

وثانياً، أن المديرين والمعلمين التزموا بمعظمهم بالحد الأدنى الذي تسمح به الأوضاع وعلاقات المجاملة والسياسة بين بعضهم البعض. وأن الضحايا الحقيقيين هم الطلبة في المناطق المهمشة والفئات الاجتماعية الدنيا الذين يتابعون تعليماً فقيراً يتناسب مع فقرهم الاجتماعي. والشباب من هؤلاء، التاركون للمدرسة باكراً وغير التاركين، هم طبعاً أول المنخرطين في المد الجماهيري للأحزاب السياسية.

وثالثاً، أن النظام التربوي في لبنان يدفع الكثير من المؤسسات التعليمية في لبنان، الرسمية والخاصة، إلى العمل بطريقة مقلوبة: الطلبة هم هناك من أجل تسويق تعيين المعلمين والمديرين، وهؤلاء هم هناك من أجل تسويق عمل المسؤولين الإداريين، وهؤلاء هم هناك من أجل نيل حظوة السياسيين من الحماية والمنافع. ليصبح القطاع التربوي مجموعة مناطق نفوذ سياسي.

صحيح أنه دخلت إلى ميزانية وزارة التربية مليارات الدولارات من هبات وقروض خلال العقدين الماضيين، وخرجنا بنتائج تربوية

د. عدنان الأمين

زميل مُشارك في معهد عصام فارس



د. عدنان الأمين حاصل على دكتوراه في علم الإجتماع التربوي (1977) و "دكتوراه دولة في الآداب" (1991) من جامعة السوربون - باريس.

كان أستاذًا متفرغًا في الجامعة اللبنانية حتى العام 2008 ، ومحاضرًا في الجامعة الأمريكية في بيروت (1993-1999 ، 2008-2011). عمل مستشارًا لليونسكو في مجال التعليم العالي (مكتب بيروت، 2008-2011) ، وهو أيضًا مؤسس مشارك وعضو في الجمعية اللبنانية للتربية لدراسات - LAES (1995) ، وشبكة المعلومات التربوية العربية - شمعة (2007).

معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية

تأسس معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت عام 2006، وهو معهد مستقل قائم على الأبحاث وموجه نحو السياسات. ويهدف إلى بدء وتطوير البحوث المتعلقة بالسياسات في العالم العربي وجواره.

يهدف المعهد إلى سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية وصنع السياسات من خلال إجراء أبحاث عالية الجودة حول القضايا والتحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات اللبنانية والعربية ضمن السياقات الدولية والعالمية المتغيرة، من خلال توليد توصيات وحلول سياسية قائمة على الأدلة للبنان والعالم العربي، ومن خلال خلق مساحة فكرية للتبادل متعدد التخصصات للأفكار بين الباحثين والعلماء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ووسائل الإعلام وصناع السياسات.



Issam Fares Institute for Public Policy and
International Affairs American University of
Beirut P.O. Box 11-0236 Riad El-Solh / Beirut
1107 2020 Lebanon



961-1-350000 ext. 4150



+961-1-737627



ifi.comms@aub.edu.lb



www.aub.edu.lb/ifi



Issam Fares Institute for Public Policy and
International Affairs



aub.ifi



@ifi_aub



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

ISSAM FARES INSTITUTE FOR PUBLIC
POLICY & INTERNATIONAL AFFAIRS

معهد عصام فارس للسياسات العامة
والشؤون الدولية